

GC(63)/13

٩ آب/أغسطس ٢٠١٩

المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثالثة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

الوثيقة GC(63)/1 وإضافتها (Add.1)

تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها

تقرير من المدير العام بالنيابة

ألف- مقدّمة

١- في القرار GC(62)/RES/10 المعنون 'تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها'، طلب المؤتمر العام من المدير العام تقديم تقرير عن تنفيذ ذلك القرار إلى المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والستين. ويأتي هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب، ويتضمن تحديداً للمعلومات الواردة في تقرير العام المنصرم إلى المؤتمر العام (الوثيقة GC(62)/8).^١

باء- اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية

باء-١- عقد وبدء نفاذ اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية

٢- دخلت بروتوكولات إضافية تستند إلى البروتوكول الإضافي النموذجي^٢ حيز النفاذ فيما يخص دولتين^٣.

^١ يشمل هذا التقرير الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

^٢ يرد نص البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاق (ات) المعقودة (بين الدولة (الدول) والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات في الوثيقة INFCIRC/540 (المصوّبة).

^٣ صربيا وليبيريا.

وعدلت بروتوكولات الكميات الصغيرة بالنسبة لأربع دول^٤، وألغت دولة أخرى^٥ بروتوكول الكميات الصغيرة الخاص بها، وذلك وفقاً لمقرر مجلس المحافظين الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن مثل هذه البروتوكولات. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان لدى ٥٩ دولة^٦ بروتوكولاً تشغيلياً يخص الكميات الصغيرة استناداً إلى النص النمطي المنقح، وأصبح لدى ٣٣ دولة بروتوكولاً تشغيلياً يخص الكميات الصغيرة وهو لم يُعدّل بعد.

٣- وفي الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وقّعت دولة واحدة على اتفاق ضمانات شاملة مع بروتوكول كميات صغيرة استناداً إلى النص النمطي المنقح والبروتوكول الإضافي الملحق به ودخل بروتوكول إضافي حيز النفاذ بالنسبة لدولة واحدة^٧.

٤- وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت ١٨٣^٨ دولة قد أبرمت اتفاقات ضمانات سارية مع الوكالة، ١٣٤ منها أبرمت أيضاً بروتوكولاً إضافياً سارياً (بما في ذلك ١٢٨ دولة لديها اتفاقات ضمانات شاملة). وطُبق بروتوكول إضافي مؤقت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بالنسبة لدولة واحدة^٩ حتى دخوله حيز النفاذ. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت هناك ٤٩ دولة ما زال يتعيّن عليها أن تدخل حيز النفاذ بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات المعقودة معها.

٥- ومن بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^{١٠}، هناك ١١ دولة لم تُدخل بعد إلى حيز النفاذ اتفاقات ضمانات شاملة عملاً بالمادة الثالثة من المعاهدة.

٦- وآخر حالات اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية منشورة على موقع الوكالة الشبكي^{١١}.

^٤ بابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد عدّلت فرنسا بروتوكول الكميات الصغيرة المعقود معها الملحق باتفاق الضمانات والمستنسخ في الوثيقة INFCIRC/718 بين فرنسا والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً بالبروتوكول الأول الملحق بمعاهدة ثلاثيلوكو (الوثيقة INFCIRC/718/Mod.1)، وعدّلت الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكول الكميات الصغيرة المعقود معها والملحق باتفاق الضمانات المستنسخ في الوثيقة INFCIRC/366 بين الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة عملاً بالبروتوكول الملحق بمعاهدة ثلاثيلوكو (الوثيقة INFCIRC/366/Mod.1).

^٥ ماليزيا.

^٦ لا يشمل هذا العدد البروتوكولين الساريين للكميات الصغيرة المستنسخين في الوثيقتين INFCIRC/718/Mod.1 و INFCIRC/366/Mod.1، على التوالي.

^٧ ليبيريا.

^٨ وتايوان، الصين.

^٩ جمهورية إيران الإسلامية.

^{١٠} لا تنطوي التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا القسم، بما يشمل الأعداد المذكورة، على إبداء أي رأي مهما كان من جانب الوكالة أو الدول الأعضاء فيها بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو سلطاته، أو بشأن تعيين حدوده.

^{١١} يستند عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المشار إليه إلى عدد صكوك التصديق أو الانضمام أو الخلافة التي جرى إيداعها.

^{١٢} <https://www.iaea.org/sites/default/files/status-sg-agreements-comprehensive.pdf>

باء-٢- الترويج والمساعدة في عقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية

٧- واصلت الوكالة تنفيذ عناصر خطة العمل الواردة في القرار GC(44)/RES/19 وفي خطة عمل الوكالة المحدثّة المعنونة خطة عمل لترويج عقد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.^{١٢} وتشمل عناصر خطة العمل المقترحة في القرار GC(44)/RES/19 ما يلي:

- تكثيف الجهود التي يبذلها المدير العام لعقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية، لا سيما مع تلك الدول التي تضطلع بأنشطة نووية كبرى في ظل ولايتها؛
- تقديم المساعدة من جانب الوكالة والدول الأعضاء للدول الأخرى عن طريق توفير ما تملكه من معرفة وخبرة تقنية ضرورية لعقد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها؛
- تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وأمانة الوكالة فيما تبذله من جهود لترويج عقد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.

٨- واتباعاً لإرشادات جهازي تقرير السياسات وخطة عمل الوكالة المحدثّة، واصلت الوكالة تشجيع وتيسير الانضمام على نطاق أوسع إلى اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية، مستخدمةً في المقام الأول اعتمادات مالية من خارج الميزانية. ونظمت الوكالة حلقة عمل في التواصل الخارجي مع الدبلوماسيين العاملين في البعثات الدائمة والسفارات الكائنة في برلين وبروكسل وجنيف ولندن (فيينا، ٩-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩)، وحلقتي عمل وطنيتين لفائدة نيبال (كاتماندو، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) ولفائدة عمان (مسقط، ١٧-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩)، وزيارة فُطرية إلى إريتريا (١٤-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩). وخلال أنشطة التواصل المذكورة، شجعت الوكالة الدول على عقد اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي، وتعديل ما يخصها من بروتوكولات الكميات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الوكالة مشاورات مع ممثلين من عدد من الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في جنيف ونيويورك وفيينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم- تنفيذ الضمانات

جيم-١- تحديث ووضع نُهج الضمانات على مستوى الدولة

٩- رحّب المؤتمر العام في قراره GC(61)/RES/12، في جملة أمور، بالتوضيحات والمعلومات الإضافية الواردة في الوثيقة التكميلية للتقرير المتعلق بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره (الوثيقة GOV/2013/38 والوثيقة GOV/2014/41 وتصويها Corr.1)، وأشار إلى نية الأمانة أن تحيط مجلس المحافظين علماً بالتقدم المُحرز في وضع الضمانات وتنفيذها في سياق مفهوم الضمانات على مستوى الدولة.

^{١٢} يمكن الاطلاع على خطة العمل في موقع الوكالة الشبكي عبر الرابط:

<https://www.iaea.org/sites/default/files/18/09/sg-plan-of-action-2017-2018.pdf>

١٠- وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وُضعت نُهج الضمانات على مستوى الدولة بالنسبة لـ ١٣٠ دولة لديها اتفاق ضمانات شاملة دخل حيز النفاذ. ولدى هذه الدول البالغ عددها ١٣٠ دولة ٩٧٪ من جميع المواد النووية (حسب الكميات المعنوية) الخاضعة للضمانات في دول مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة، وتضم ٦٧ دولة^{١٤} مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة وبرتوكول إضافي نافذين واستُخلص بشأنها الاستنتاج الأوسع نطاقاً (من بينها ١٧ دولة هي دول لديها بروتوكول كميات صغيرة)؛ و ٣٥ دولة^{١٥} مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة وبرتوكول إضافي نافذين ولم يُستخلص بعدُ بشأنها الاستنتاج الأوسع نطاقاً (من بينها ٢٤ دولة هي دول لديها بروتوكول كميات صغيرة)؛ و ٢٨ دولة^{١٦} مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة وبرتوكول كميات صغيرة نافذين ولكن ليس لديها أي بروتوكول إضافي نافذ. وُضع في السابق نهج ضمانات على مستوى الدولة لدولة واحدة^{١٧} مرتبطة باتفاق خضوع طوعي للضمانات وبرتوكول إضافي نافذ. وكما هو مبين في الوثيقة التكميلية، فقد أُجريت، لدى صوغ وتنفيذ أي نهج ضمانات على مستوى الدولة، مشاورات مع السلطة الحكومية/الإقليمية المعنية، لا سيما بشأن تنفيذ التدابير الميدانية المتعلقة بالضمانات.

١١- واستجابة لقراري المؤتمر العام GC(60)/RES/13 و GC(61)/RES/12، قدّم المدير العام في تموز/يوليه ٢٠١٨ تقريراً إلى مجلس المحافظين بعنوان "تنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدولة فيما يخصّ الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة — الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة" (الوثيقة GOV/2018/20). ويحتوي هذا التقرير على تحليل الأمانة للخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في سياق تحديث وتنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدولة فيما يخصّ الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، كما هو مبين في الوثيقة GOV/2013/38 والوثيقة GOV/2014/41 وتصويبها Corr.1.

١٢- ومن أجل زيادة ضمان الاتساق وعدم التمييز في تنفيذ الضمانات، واصلت الوكالة تحسين ممارسات العمل الداخلية. ويشمل ذلك تحسين تكامل أنشطة الضمانات التي تُنفذ في الميدان مع الأنشطة المضطلع بها في المقر؛ ومواصلة تطوير الإجراءات والمبادئ التوجيهية الداخلية لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة؛ وإدخال تعديلات على برنامج التدريب على الضمانات، وتعزيز آليات المراقبة بإدارة الضمانات في ما يتصل بتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة.

^{١٤} أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وجامايكا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وطاجيكستان، وغانا، والفلبين، وفنلندا، وفيت نام، وكازاخستان، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيا، ولبنان، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، وموريشيوس، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

^{١٥} أذربيجان، وإسواتيني، وأفغانستان، وأنتيغوا وبربودا، وأوغندا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتايلاند، وتركمانستان، وتشاد، وتوغو، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورواندا، وسانت كيتس ونيفس، والسنغال، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وفانواتو، وفيجي، وقبرص، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكونغو، وملاوي، ومنغوليا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

^{١٦} إثيوبيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبوتان، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودومينيكا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسورينام، وسيراليون، وغرينادا، وغيانا، وكيريباتي، وملديف، وميانمار، وناورو، ونيبال.

جيم-٢- الحوار مع الدول بشأن الأمور المتعلقة بالضمانات

- ١٣- واصلت الأمانة الانخراط في حوار مفتوح ونشط مع الدول بشأن الأمور المتعلقة بالضمانات.
- ١٤- عقدت الأمانة ندوة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩ لتعريف الدبلوماسيين المعيّنين حديثاً في فيينا بضمانات الوكالة. وقدمت الأمانة لمحة عن الإطار القانوني للضمانات، وعمليات وأدشطة الضمانات الرئيسية، والمساعدة المتاحة للدول في تنفيذ الضمانات.
- ١٥- وعقدت الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ندوة بشأن الضمانات الدولية: بناء قدرات الضمانات المستقبلية. وركّزت الندوة، التي كانت الندوة الثالثة عشرة من هذا النوع وكانت مُمولة في معظمها من خلال مساهمات خارجة عن الميزانية، على تحديد التكنولوجيات الابتكارية التي قد تعود بمزايا محتملة على الضمانات؛ وتعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة؛ وتحسين العمل اليومي لتنفيذ الضمانات. وصُممت دوراتها لتعزيز تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وإقامة الشبكات. وكان أكثر من ٩٠ فرداً من بلدان نامية قد حصلوا على الدعم للسفر لحضور الندوة. وأدى ذلك إلى تحسّن في التنوع الجغرافي بين المشاركين الذين فاق عددهم ٨٠٠ مشارك من ٩٠ دولة، مقارنةً بـ ٥٤ دولة في الندوة السابقة التي عُقدت في عام ٢٠١٤. وجاء أكثر من ٤٢٪ من المشاركين من مناطق خارج أوروبا وأمريكا الشمالية (٢٠٪ في عام ٢٠١٤) و٢٩٪ كانوا من النساء (٢٠٪ في عام ٢٠١٤). وسوف تُعرض في تقرير للندوة بعض الأفكار المتعلقة بالإجراءات المحتملة والاقتراحات العملية المتعلقة بالابتكار وإقامة الشراكات وتحسين التواصل والتعاون فيما بين الدول والصناعة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والوكالة.

جيم-٣- تعزيز تنفيذ الضمانات في الميدان

- ١٦- واصلت الوكالة سعيها لإدخال تحسينات على فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات في الميدان. فعلى سبيل المثال، نفّذت الوكالة تقنية جديدة لرسم الخرائط بالليزر للتحقق من احتواء مواضع اللحام على براميل الخزن الجاف للوقود المستهلك في كندا. وشرعت الوكالة أيضاً في استخدام نظام بوابي لرصد النيوترونات من أجل التحقق من عمليات نقل المواد النووية إلى مرفق خزن النفايات المنخفضة الإشعاع في كندا. وهذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها الوكالة جهاز رصد بوابي كهذا لأغراض الضمانات.
- ١٧- وواصلت الوكالة تطوير وتحسين نهج الضمانات، بما في ذلك تطبيق نُظم الاحتواء والرقابة المزدوجة على مفردات الوقود المستهلك التي يصعب الوصول إليها للتحقق في المخازن الجافة للوقود المستهلك في ألمانيا وليتوانيا. وفي ألمانيا، أدى التعاون مع المفوضية الأوروبية ومشغلي المرافق إلى تحسين كفاءة ترتيبات الختم خلال عمليات نقل الوقود المستهلك. وفي ليتوانيا، أتاح استخدام نقل البيانات عن بُعد وتنفيذ تدابير أخرى متفق عليها تقليص تواتر عمليات التفتيش من أجل التحقق من عمليات نقل الوقود المستهلك. وبدأ تنفيذ نقل البيانات عن بُعد في اسبانيا في آذار/مارس ٢٠١٩، وتجري مناقشة تنفيذ ذلك مع عدد من الدول الأخرى من الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ويجري تنفيذ نهج ضمانات باستخدام أجهزة للتحقق من عمليات نقل الوقود المستهلك إلى مخزن جاف في المكسيك. وسيُتيح ذلك تقليص حضور المفتشين خلال عمليات النقل دون تقويض فعالية تنفيذ الضمانات. ووضعت نهج مماثل للتحقق من عمليات نقل الوقود المستهلك في باكستان ومن المزمع تنفيذه خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩. وبفضل وحدة خدمة مشتركة لنقل البيانات عن بُعد التي تم تركيبها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بمقرّ الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، والمستخدمة لنقل المعلومات

عن بُعد إلى الوكالة بشأن الحالة الصحية لمعدّات مثبتّة في مرفقين في الأرجنتين والبرازيل، بات ممكناً تحديد أعطال النظام الممكنة في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حسب الحاجة.

١٨- وطوّرت أو حُسّنت نُهج ضمانات وتدابير خاصة بموقع أو مرفق معيّن لتنفيذ عمليات تفتيش غير معلنة في مختبر للخلايا الساخنة في سويسرا وللتحقّق من وقود قلب مفاعل كاندو في الأرجنتين. وواصلت الوكالة تطوير نهج للتحقق من الوقود المستهلك المنقول من محطات القوى النووية بأوكرانيا إلى المرفق المركزي لخبز الوقود النووي المستهلك، وهو قيد الإنشاء حالياً في منطقة تشرنوبل المحظورة. والوكالة في المرحلة النهائية من صوغ نهج يتسم بالفعالية والكفاءة لتطبيق الضمانات على المواد النووية المزعم احتواؤها في الوحدة ٤ من نظام الاحتواء المأمون الجديد في محطة تشرنوبل للقوى النووية. ويجري صوغ نهج ضمانات لنقل الوقود المشع من مكان الخزن الرطب إلى مكان الخزن الجاف المؤقت في محطة تشرنوبل للقوى النووية.

١٩- ولا تزال هناك مواد نووية لا يمكن الوصول إليها للتحقق منها في الوحدات التالفة من ١ إلى ٣ في موقع فوكوشيما داييتشي في اليابان. وبدأت عمليات نقل مجتمعات الوقود من أحواض الوقود المستهلك في الوحدة ٣ في النصف الأول من عام ٢٠١٩، فتسنى للوكالة إعادة التأكد من المواد النووية. ورُكبت في الموقع نظّم للمراقبة ونظّم للرصد النيوتروني بأشعة غاما للتأكد من عدم إمكانية سحب المواد النووية من المفاعلات المتضررة دون علم الوكالة. ويجري أيضاً نقل البيانات عن بُعد من هذه النظم إلى مكتب الوكالة الإقليمي في طوكيو، بما يكفل زيادة كفاءة أنشطة الرصد التي تضطلع بها الوكالة. واضطلعت الوكالة أيضاً بعمليات تفتيش بإخطار عاجل في الموقع بهدف التأكد من عدم حدوث أي عمليات غير معلنة تنطوي على نقل مواد نووية.

٢٠- وواصلت الوكالة الإعداد للتطبيق المستقبلي للضمانات على أنواع جديدة من المرافق (مثل المستودعات الجيولوجية، ومحطات تغليف الوقود المستهلك، ومرافق المعالجة الحرارية، والمفاعلات النمطية الصغيرة، والمفاعلات الحصوية القاع). وواصلت الوكالة والسويد وفنلندا والمفوضية الأوروبية التعاون الوثيق في التخطيط لتنفيذ الضمانات في محطتي التغليف والمستودعين الجيولوجيين في السويد وفنلندا. ووضعت الوكالة، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، الصيغة النهائية لخطة تتعلق بمتطلبات ومواصفات البنية الأساسية للمعدات لتكريب معدات الضمانات في محطة التغليف بفنلندا، وتواصل عملها على تحديد متطلبات البنية الأساسية للمعدات الخاصة بالمستودع الجيولوجي المرتبط بهذه المحطة. وفي عام ٢٠١٨، استهلّت الوكالة برنامج دعم جديد خاص بالدول الأعضاء لتحديد التحديات التقنية الرئيسية لتنفيذ الضمانات، وهو ينطوي على مفاعلات نمطية صغيرة، ولتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لإدراج مبادئ دعم إدراج الضمانات في التصميم في تصاميم المفاعلات النمطية الصغيرة.

٢١- واستمرت الوكالة وجمهورية كوريا في التعاون على نحو وثيق في التخطيط لتنفيذ الضمانات في محطات المعالجة الحرارية التي يُرمع إنشاؤها في المستقبل، بما في ذلك في المراحل المبكرة من تصميم تلك المحطات. وتعمل الوكالة مع الصين على وضع نُهج ضمانات فيما يخصّ المفاعل المرتفع الحرارة الحصوي القاع المبرد بالغاز، قيد الإنشاء حالياً، والذي حُدّد لتطبيق الضمانات بموجب اتفاق الضمانات الطوعي المرتبطة به الصين. وفي الوقت نفسه، وافقت الصين على مهمة في إطار برنامج دعمها الذي سيُسَهّل التفكير في إدراج الضمانات في التصميم بالنسبة للمفاعلات الحصوية القاع.

٢٢- وساهمت الوكالة في إجراء عمليات تقييم لمدى مقاومة المرافق النووية للانتشار من خلال المشاركة المتواصلة في المشروع الدولي للوكالة المعني بالمفاعلات ودورات الوقود الابتكارية وفي المحفل الدولي للجيل

الرابع من المفاعلات. وعلاوة على ذلك، واصلت الوكالة مشاركتها في الفريق العامل المعني بالضمانات والأمن في إطار الدراسة المشتركة لدورة الوقود التي استهلتها جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية. وتعمل الوكالة على إعداد وثائق إرشادية بهدف تحسين فهم بائعي المرافق النووية ومصمميها لاحتياجات الضمانات، وتشجع على مراعاة تدابير الضمانات في تصميم المرافق النووية وتشبيدها.

٢٣- ومنذ التقرير الأخير، واصلت الوكالة عقد اجتماعات خبراء بشأن تحديث 'نموذجها المادي'، الذي يحدد خصائص جميع عناصر دورة الوقود النووي ويُستخدم في تخطيط الضمانات وتنفيذها وتحليل مسار الاقتناء. وعُقدت ثلاثة اجتماعات تغطي عنصرين منفصلين من دورة الوقود النووي (تصنيع الوقود وإثراء اليورانيوم).

٢٤- ومراعاة لتزايد عدد المرافق النووية التي تبلغ نهاية دورة عمرها التشغيلي والتي يجري وقف تشغيلها، تعمل الوكالة مع الدول الأعضاء على صوغ مبادئ توجيهية للمرافق في مرحلة ما بعد التشغيل. وستنطوي هذه المبادئ التوجيهية على نموذج منقح لاستبيان المعلومات التصميمية لاستخدامه من أجل توفير المعلومات المتعلقة بأنشطة الإخراج من الخدمة. وفي عام ٢٠١٩، عُقد اجتماعان لخبراء الدول الأعضاء من أجل تحديث نماذج استبيانات المعلومات التصميمية وصوغ المبادئ التوجيهية لاستكمال استبيانات المعلومات التصميمية.

جيم-٤- تكنولوجيا المعلومات

٢٥- ومنذ تقرير العام الماضي، واصلت الوكالة العمل مع مستخدمي تكنولوجيا المعلومات الداخليين من أجل تحديد وتطوير وصيانة جميع نظم تكنولوجيا معلومات الضمانات، بما في ذلك التطبيقات البرنامجية التي وُضعت في إطار مشروع تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات (مشروع MOSAIC).

٢٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الوكالة تدرج الدروس المستفادة من مشروع MOSAIC في كيفية تقديمها لحلول تكنولوجيا المعلومات التي تلبي احتياجات العملاء، وفي الوقت ذاته تضمن الامتثال للسياسات والإجراءات الداخلية لأمن المعلومات. وينطوي ذلك على ممارسات وعمليات حوكمة جديدة وإنشاء فريق تكنولوجيا معلومات الضمانات للمساعدة في استعراض البرامج الحاسوبية الخاصة بالضمانات.

جيم-٥- تحليل المعلومات

٢٧- من أجل استخلاص استنتاجات قائمة على أساس سليم بشأن الضمانات، تقيّم الوكالة جميع المعلومات ذات الصلة بالضمانات، بما في ذلك إعلانات الدول والتقارير المقدّمة منها، والبيانات الناتجة عن أنشطة التحقّق التي تضطلع بها الوكالة في الميدان وفي مقرّها الرئيسي، وغير ذلك من المعلومات المتاحة لها ذات الصلة بالضمانات. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة تحديد مصادر مفتوحة جديدة للمعلومات ذات الصلة بالضمانات، من أجل تحسين العمليات وتعزيز المنهجيات والأدوات دعماً لإعداد أنشطة التحقّق الميداني وعمليات التقييم على مستوى الدولة. وواصلت الوكالة تحسين فعالية وكفاءة عملياتها الخاصة بالتقييم عن طريق الاستفادة من كمّ متزايد من المعلومات المنبثقة عن أنشطة التحقّق التي تُجرى في مقرّ الوكالة الرئيسي وفي الميدان، بما في ذلك النتائج المستمدّة من القياس غير المتلف والقياس المتلف وعمليات تحليل العينات البيئية والبيانات المنقولة عن بُعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت أعمال إعادة هيكلة وإعداد البرامج الحاسوبية القديمة وقواعد البيانات المتعلقة بتقييم بيانات التحقّق من المقاييس لتوحيدها وإدماجها في بيئة تكنولوجيا المعلومات الآمنة.

٢٨- وواصلت الوكالة استخدامها للصور الساتلية العالية الاستبانة المتاحة تجارياً حتى تحسّن من قدرتها على رصد المرافق والمواقع النووية دعماً لأنشطتها في مجال الضمانات، واستحداث صور جرى الحصول عليها من كواشف جديدة متاحة تجارياً. وزوّد عددٌ من الدول الأعضاء الوكالة طواعيةً بمعلومات عن استفسارات عن مشتريات غير منجزة لمنتجات تتصل بالمجال النووي، واستُخدمت تلك المعلومات كمُدخّلات في تقييم مدى اتساق الأنشطة النووية التي أعلنتها الدول للوكالة.

جيم-٦- الخدمات التحليلية

٢٩- إنّ جمع المواد النووية والعينات البيئية وتحليلها أنشطة رئيسية لتحقيق فعالية الضمانات. ويجري تحليل هذه العينات في مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات التابعة للوكالة في زايبرسدورف، والتي تتألف من مختبر المواد النووية ومختبر العينات البيئية. وتُجرى التحليلات أيضاً في المختبرات الأخرى التابعة لشبكة الوكالة لمختبرات التحليل.

٣٠- وتتألف شبكة مختبرات التحليل في الوقت الراهن من مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات والتابعة للوكالة في زايبرسدورف ومن ٢٢ من المختبرات الأخرى المؤهّلة في عشر دول أعضاء بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية. ويتواصل توسيع شبكة مختبرات التحليل، وتخضع مختبرات للتأهيل في البلدان التالية: بلجيكا وكندا وهولندا، من أجل تحليل المواد النووية؛ والأرجنتين، من أجل تحليل الماء الثقيل؛ والمملكة المتحدة، من أجل تحليل تحديد خصائص المواد النووية؛ وألمانيا، من أجل إنتاج المواد المرجعية.

٣١- وواصلت مختبرات الوكالة للضمانات تعزيز قدراتها التحليلية بالتعاون مع المختبرات الشريكة في الدول الأعضاء من خلال الاجتماعات التقنية، والمقارنات بين المختبرات، وأنشطة برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء. كما استمر تحسّن التوقيت المناسب لمعالجة العينات البيئية - إضافة إلى تخفيضات إضافية في الوقت اللازم لفحص العينات - والتوزيع لشبكة مختبرات التحليل، والتحليل من طرف شبكة مختبرات التحليل.

جيم-٧- المعدات والتكنولوجيا

٣٢- تعتمد أنشطة التحقّق اعتماداً كبيراً على استخدام المعدات، سواء المعدات المحمولة أو المعدات المركّبة في المرافق. واستمرت عملية نقل البيانات عن بُعد في تعزيز الكفاءة عن طريق الاستغناء عن ضرورة اضطلاع المفتشين باستعادة البيانات في المرافق، ومكّنت تلك العملية من الكشف المبكر عن أيّ تدهور في أداء جمع البيانات. ولا تزال جهود كبيرة تُخصّص للصيانة الوقائية ورصد الأداء بُغية ضمان موثوقية معدات الوكالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجاوزت المراقبة الرقمية، والقياس غير المتلف ونظم الرصد الآلي والأختام النشطة النسبة المستهدفة المتمثلة في تحقيق نسبة ٩٩٪ من الموثوقية. وقد تحقّق هذا المستوى من الموثوقية عن طريق تنفيذ سياسات الصيانة الوقائية الفعّالة ومن خلال الاستحاطة في تصميم هذه النظم ومكوّناتها. وواصلت الوكالة تطوير أتمتة البيانات والأدوات المستخدمة في عمليات الاستعراض التي يقوم بها المفتشون، وذلك للمساعدة في تبسيط عملية جمع البيانات من المعدات واستعراضها. وتواصل تحديث وتطوير نظم القياس غير المتلف ولا سيما بشراء وحدتين من نظام التصوير المقطعي السلبّي بانبعث أشعة غاما للتحقق من سلامة الوقود المستهلك والمفردات المشعّة.

٣٣- وواصلت الوكالة اختبار قبول معدات الضمانات وتركيبها والتدريب عليها وصيانتها، بما في ذلك المعدات المأذون باستخدامها استخداماً مشتركاً، بالتعاون مع السلطات الحكومية و/أو الإقليمية. ودعم هذا التعاون أيضاً اختبار معدات الضمانات الجديدة في الميدان، وهذه خطوة مهمة في عملية الإذن باستخدام هذه المعدات لأغراض الضمانات. وعلى سبيل المثال، استُكمل تطوير تطبيقين جديدين من تطبيقات البرامج الحاسوبية، هما Integrated Review and Analysis Package (حزمة الاستعراض والتحليل المدمجة) وInspector Record Integration Software (البرنامج الحاسوبي لسجلات المفتشين)؛ وصدر الإذن باستعمال طقم التفتيش المتعدد المكونات. وطُورت كذلك نسخة جديدة من النظام المستقل للملاحة وتحديد المواقع. وفي إطار برنامج تحديث وضع الأختام والاحتواء، واصلت الوكالة مساعيها لتنفيذ تكنولوجيات جديدة خاصة بوضع الأختام، ولتعزيز أمنها الشامل.

٣٤- وتهدف أنشطة التبصُر التكنولوجي إلى تحديد وتقييم التطبيقات المحتملة للتكنولوجيات الناشئة من أجل استخدامها في التحقُّق. ومنذ التقرير السابق، أجرت الوكالة تقييماً واختباراً للعديد من التكنولوجيات التي يمكن أن تدعم تنفيذ ضمانات الوكالة. فعلى سبيل المثال، ونتيجة لـ "تحدي الروبوتيات"، اختيرت ثلاثة نماذج أولية وجرى تطويرها أكثر واختبارها، فأظهرت جدواها ومقبوليتها من طرف مشغّل صناعي لمحطة قوى نووية. ومن الضروري الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات المتاحة لضمان التحسينات في الكفاءة مع استمرار نمو الطلب على إدارة الضمانات، مدفوعة بالتزامات الضمانات لدى الوكالة. واستناداً إلى نجاح تحديات التكنولوجيا السابقة التي وفّرت أساليب فعالة للغاية لتحفيز الابتكار، أُطلق أحد التحديات التقنية في عام ٢٠١٩ لتحسين خوارزميات معالجة البيانات في مجال التصوير المقطعي السلبى بانبعث أشعة غاما.

جيم-٨- التعاون مع السلطات الحكومية والإقليمية ومساعدتها

٣٥- تعتمد فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة اعتماداً كبيراً على فعالية النظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية، وعلى مستوى التعاون بين السلطات الحكومية أو الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات والوكالة.

٣٦- وتحتاج السلطات الحكومية والإقليمية إلى نظم تشريعية ورقابية لتكون قادرة على ممارسة مهام الإشراف والرقابة اللازمة، فضلاً عن الموارد والقدرات التقنية التي تتناسب مع حجم دورة الوقود النووي ومستوى تعقيدها في الدولة المعنية. وإدراكاً من الوكالة للتحديات التي تواجهها بعض الدول في إرساء نظام حكومي فعال لحصر ومراقبة المواد النووية، فقد واصلت تقديم المساعدة لتلك الدول بهدف تعزيز قدراتها التقنية فيما يخص تنفيذ المتطلبات التي تفرضها اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية المعقودة معها.

٣٧- وأتخذ عدد من الدول إجراءات لتعزيز تنفيذ الضمانات. وتشمل الأمثلة على هذه الإجراءات ما يلي: استضافة دورات تدريبية إقليمية ودولية لإذكاء الوعي بضمانات الوكالة؛ وتزويد الوكالة بمفاهيم تصميمية مبكرة للمساعدة في وضع نُهج الضمانات للتكنولوجيات الناشئة في مجال دورة الوقود النووي؛ وإجراء عمليات تفتيش وطنية في المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق؛ والتثبُّت من بيانات المشغّلين وضمان جودة السجلات والتقارير والإعلانات قبل تقديم المعلومات للوكالة؛ وإتاحة المرافق لتدريب موظفي الوكالة وتدريب الدول الأعضاء؛ وتوفير الخبراء لتيسير حلقات العمل والدورات التدريبية وإلقاء المحاضرات فيها.

٣٨- وواصلت الوكالة تحسين الصفحات المتعلقة بالضمانات على موقعها الشبكي، لتتيح للسلطات الحكومية والإقليمية وغيرها الوصول إلى المنشورات، فضلاً عن مواد أخرى ذات صلة بالضمانات تشمل مقاطع فيديو ووثائق إرشادية ومرجعية واستمارات ونماذج.

٣٩- وواصلت الوكالة الترويج لتحسين بيئة التقنية المعلوماتية التي تعدُّ فيها الدول وتقدِّم التقارير والإعلانات إلى الوكالة من خلال استخدام الإصدار الثالث من البرنامج الحاسوبي "Protocol Reporter" والبوابة الإلكترونية لإعلانات الدول. وكفلت البوابة الإلكترونية لإعلانات الدول زيادة كبيرة في الإنتاجية عن طريق توفير الوقت والجهد المبدولين في التواصل مع الدول بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ الضمانات والحدِّ من الحاجة لإدخال البيانات يدوياً ومن أخطاء النسخ.

٤٠- وتقدِّم الخدمة الاستشارية التابعة للوكالة والمعنية بالنظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية المشورة والتوصيات للدول، بناءً على طلبها، بشأن إرساء وتعزيز نظمها الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية، استناداً إلى تقييم متعمق للالتزامات والإرشادات والممارسات الجيدة في مجال الضمانات. وتقدِّم البعثات الموفدة في إطار الخدمة الاستشارية المذكورة توصيات من أجل تعزيز العناصر الرقابية والإدارية والتقنية في النظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية، وتوطيد التعاون مع الوكالة. ومنذ تقرير العام الماضي، أوفدت الوكالة بعثات في إطار الخدمة المذكورة إلى بيلاروس وماليزيا والمكسيك.

٤١- وواصلت الوكالة توفير التدريب لموظفي السلطات الحكومية والإقليمية وكذلك مشغلي المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق وموظفي الجهات المعنية، مثل سلطات الجمارك. وخلال العام الماضي، عقدت الوكالة ١٢ دورة تدريبية على المستويات الدولي والإقليمي والوطني.

٤٢- وعُقدت ثلاث دورات تدريبية للنظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية: فعُقدت دورتان منهما في اليابان، إحداهما بشأن النظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية والأخرى لفائدة الدول التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة؛ وعُقدت دورة تدريبية واحدة في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية. وعُقدت ثلاث دورات إقليمية بشأن النظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية في البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وكانت الحلقة الأخيرة هي المرة الأولى التي تُعقد فيها مثل هذه الدورات بالتعاون مع الهيئة الأفريقية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت دورة إقليمية في جنوب أفريقيا ورُكزت على تنفيذ البروتوكول الإضافي.

٤٣- وبناءً على طلب الدول الأعضاء، نُظمت خمس دورات تدريبية على المستوى الوطني. وشمل ذلك دورات تدريبية وطنية بشأن النظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية لفائدة جمهورية إيران الإسلامية والمملكة المتحدة، وبشأن تنفيذ الضمانات لفائدة البحرين وتركمانستان وقيرغيزستان.

٤٤- ونُظّم برنامج المتدربين في مجال الضمانات لخريجي الجامعات الشبان والفنيين المبتدئين في الفترة بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وشارك في البرنامج ستة متدربين، منهم أربع إناث، وهم من الأردن، وتايلند، وتركيا، وفيت نام، والكاميرون، وكينيا.

٤٥- ووفّرت الوكالة المحاضرين وأجرت تمارين مكتبية دعماً لدورات تدريبية نظّمتها الدول الأعضاء. وشاركت الوكالة في حلقة عمل إقليمية في فنلندا لفائدة الدول المستجدة. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الوكالة في دورة تدريبية وطنية بشأن المعاينة التكميلية في كازاخستان؛ وثلاث دورات تدريبية وطنية بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي في هندوراس وكازاخستان ونيبال؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي وبروتوكول الكميات الصغيرة المعدل في شيلي؛ ودورة تدريبية إقليمية بشأن القياس غير المتلف في أوكرانيا؛ وحلقة عمل وطنية للتواصل الخارجي لفائدة صانعي القرارات في سيراليون، وقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم جميع هذه الدورات من خلال البرنامج الدولي للضمانات والمشاركة في المجال النووي. ومنذ صدور التقرير

السابق، نوقشت قضايا تتعلق بالضمانات مع مسؤولين من المملكة العربية السعودية خلال بعثة قادتها الوكالة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية.

جيم-٩- القوى العاملة في مجال الضمانات

٤٦- منذ تقرير السنة الماضية، أكمل ٣٢ مفتشاً جديداً الدورة التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة، والتي تشمل وحدات عن الإطار القانوني لضمانات الوكالة؛ وتقنيات تنفيذ الضمانات والتحقق منها، بما في ذلك أساليب الاختبار غير المتلف والاحتواء والمراقبة؛ والوقاية من الإشعاعات، والإبلاغ من جانب الوكالة والدول؛ ومهارات التفاوض والتواصل. واختتمت الدورات التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة بإجراء تمرين تفتيشي في أحد مفاعلات الماء الخفيف وعرض لدراسة حالة.

٤٧- واستمر تقديم الدورات لفائدة موظفي الضمانات بشأن كامل نطاق أنشطة الضمانات التي يُضطلع بها في الميدان وفي مقر الوكالة الرئيسي بهدف تنمية المهارات التقنية والسلوكية اللازمة لتنفيذ الضمانات. ونُفذ البرنامج التدريبي على النحو المخطط له وقُدِّمت تدريبات إضافية ضمن مهل قصيرة لدعم جمهورية إيران الإسلامية، ولتقديم تدريبات متخصصة للمفتشين المحتملين المحددين للقيام بأنشطة أولية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولتلبية احتياجات أخرى من التدريب داخل الإدارة استجابة لاحتياجات الدول.

٤٨- وواصلت الوكالة تقديم التدريب للموظفين في إدارة الضمانات من خلال دورة للوقاية من الإشعاعات تتألف من مكّون إلكتروني وتمارين عملي.

جيم-١٠- إدارة الجودة

٤٩- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة الضمانات الاضطلاع بأنشطة لتعزيز وتحسين نظام إدارة الجودة. وحدثت الإدارة سياستها المتعلقة بالجودة وأدرجت عدداً من الإجراءات الجديدة المصممة لتحسين الوعي بنظام إدارة الجودة وتحسين فعاليته الإجمالية. واتخذت إجراءات محددة لزيادة إدراج المخاطر والفرص في أنشطة نظام إدارة الجودة. وتواصلت الأنشطة من أجل تعزيز التوافق الوظيفي بين التطبيقات المستحدثة في إطار تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات وعمليات الضمانات التي تدعمها.

٥٠- وأجري تدريب للموظفين من أجل إذكاء الوعي بنظام إدارة الجودة، بما في ذلك إدارة ومراقبة وثائق الضمانات، واستخدام نظام تقارير الحالة، ومبادئ التحسين المستمر للعمليات. وأجرت الإدارة ثلاث مراجعات داخلية للجودة خلال العام وفتحت ٤١ تقرير حالة رداً على الاستنباطات المستخلصة من هذه المراجعات.

٥١- وحافظ مختبر التحليل الخاص بالضمانات على ترخيصه وفقاً لمعيار النظام الإداري ISO 9001، وفي آذار/مارس ٢٠١٩، حصل مختبر الرصد الإشعاعي للمعدات على الاعتماد وفقاً للمعيار ISO 17025:2017.

جيم-١١- أمن المعلومات

٥٢- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة الضمانات تعزيز أمن معلوماتها من خلال تحسين حوكمة نظام إدارة أمن المعلومات. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، وحدثت الإدارة أنشطتها الخاصة بأمن المعلومات ضمن برنامج منسق له استراتيجية محدّدة بأسلوب أفضل وفقاً للمعيار ISO 27000 وإطار الأمم المتحدة للأمن.

٥٣- وواصلت الإدارة تعزيز نظام إدارة الأذون الخاصة بالضمانات من أجل زيادة تعزيز وتبسيط منح الأذون وإدارة معاينة المعلومات في بيئة تكنولوجيا المعلومات الأمانة، وفقاً لمبادئ منح الأذون بمعاينة معلومات الضمانات المنصوص عليها في سياسة الإدارة بشأن منح الأذون وإدارة معاينة المعلومات. وعززت الإدارة أكثر نظامها لإدارة الأمن المادي عن طريق تحسين جوانب أمن تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالنظام وإدراج إجراءات جديدة، بالتعاون مع خدمات الأمن والأمان التابعة للأمم المتحدة في فيينا.

٥٤- وواصلت الإدارة إدراج نهج فعال قائم على المخاطر عن طريق زيادة الوعي بأمن المعلومات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت الإدارة حملات جديدة ومستهدفة خاصة بهجمات التصيد وشمل ذلك التدريب والاختبار وأدوات الاتصالات. وعمل جانب الاختبار للحملة على قياس فعالية جهود التوعية هذه وتجاوزت الإدارة مرة أخرى معاييرها المستهدفة للتوعية بالأمن فيما يتعلق بهجمات التصيد. ووضعت موقع شبكي داخلي مخصص لتسهيل معاينة الموظفين لسياسات وإجراءات أمن الضمانات.

جيم-١٢- تقديم التقارير المتصلة بالضمانات

٥٥- قدّمت الأمانة تقريراً عن استنتاجات الضمانات لعام ٢٠١٨ في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٨ (الوثيقة GOV/2019/22 وتصويبها Corr.1)،^{١٨} تضمن أيضاً بيانات عن أعداد وأنواع المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق الخاضعة للضمانات، وجهود التفتيش، والتكاليف ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ الضمانات. وأحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٩، وأذن بنشر بيان الضمانات لعام ٢٠١٨ وخلفية بيان الضمانات وموجز الضمانات.

جيم-١٣- التخطيط الاستراتيجي

٥٦- تضطلع الأمانة بالتخطيط الاستراتيجي من أجل ضمان استمرار تنفيذ الضمانات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة معاً. ولتحقيق هذا الهدف، أجرت إدارة الضمانات عملية تخطيط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد. ويساهم ذلك في التعامل مع زيادة عبء العمل في ظل الموارد الثابتة؛ واستباق الطلبات الجديدة والاستجابة لها؛ ومواكبة التكنولوجيا والابتكار؛ والمحافظة على القوى العاملة في مجال الضمانات والمحافظة على المعرفة المؤسسية. ويبيّن هذا التخطيط أيضاً التعاون مع الدول الأعضاء. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة الضمانات وضع وتنفيذ عملياتها وأدواتها للتخطيط الاستراتيجي مع التركيز على تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك رصد التقدم والنتائج.

٥٧- ونفذت الوكالة خطة البحث والتطوير: تعزيز القدرات للتحقق النووي (STR-385) الخاصة بها، التي تحدّد القدرات التي تريد الأمانة أن تطوّرها والدول الأعضاء التي تحتاج إلى الدعم في مجال البحث والتطوير. ومن خلال تنسيق الوكالة الراسخ لبرامج الدعم الخاصة بالدول، فقد نفذت أيضاً برنامج دعم التطوير والتنفيذ في مجال التحقق النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (STR-386) وجلبت دعماً ضخماً لضمانات الوكالة، مثل التمويلات الخارجية عن الميزانية والخبرات والوصول إلى المرافق والتبرعات العينية.

^{١٨} نُشر بيان الضمانات لعام ٢٠١٨ وخلفية بيان الضمانات وموجز تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٨ على موقع الوكالة الشبكي على العنوان التالي: